

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف ، محمد المحادين ، ناصر التل ، أحمد الخطيب

المميز:
وكيله المحامي

الحق العام

المميز ضده:
الرسوم.

بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات
الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٩/١٢٨٤ فصل ٢٢/٤/٢٠١٠ القاضي بما يلي:

١- عملاً بالمادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة الظنين
بالاشتراك وفقاً للمادتين (٣٣٤ و ٧٦) عقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر
والرسوم.

٢- إدانته بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة (٣٩٠) عقوبات والحكم عليه
بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسوم.

٣- إدانته بجنحة إلحاق الضرر بمال الغير وفقاً للمادة (٤٤٥) عقوبات والحكم عليه
بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسوم.

٤- إدانته بجنحة حمل وحياسة أداة راضة خلافاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الراضة حال ضبطها.

٥- عملاً بالمادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة الأداة الراضة حال ضبطها وتضمنه بالتساوي مع المحكومين الترك نفقات المحاكمة.

وتتأخر ص أس باب التميز بما يلي:

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في إجراء محاكمة المميز بمثابة الوجاهي بشكل مخالف للقانون كون محاكمته قد تمت في بداية الدوام الرسمي دون الانتظار الوقت الكافي الأمر الذي يؤكد بأن القرار مخالف للقانون وأنه مستوجب النقض.

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في إدانة المميز بالتهمة أعلاه رغم أن شهود الدفاع أكدوا بأن موكلي المميز لم يقيم بإيذاء أو ضرب أي شخص من المشتكين بل أن المميز هو الذي تعرض للضرب والإيذاء بواسطة مشارط ودخل المميز في غيبوبة وان عدم اخذ محكمة الجنايات الكبرى بما جاء في شهادة شهود الدفاع الأمر الذي يجعل القرار المميز مخالفاً للقانون وأنه مستوجب النقض في حين أن كافة شهود الدفاع أكدوا براءة موكلي من كافة التهم المسندة إليه .

٣- إن إجراء محاكمة المميز بمثابة الوجاهي بشكل غير قانوني حرم المميز من تقديم المرافعة الخطية والكفيلة بإعلان براءته من الجرم المسند إليه.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠١٠/٦/٧ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وورده موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

من التدقيق والمداولة نجد بأن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهمين :

-١

-٢

-٣

كما أحالت الظنينين :

-١

-٢

إلى محكمة الجنايات الكبرى ليحاكموا عن التهم التالية :

- ١- جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات بالنسبة للمتهم
- ٢- جناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات بالنسبة للمتهمين
- ٣- جنحة الإيذاء خلافاً للمادة (٣٣٤) عقوبات مكررة مرتين بالنسبة للظنين
- ٤- جنحة الإيذاء خلافاً للمادة (٣٣٤) عقوبات بالنسبة للظنين
- ٥- جنحة حمل وحياسة أدوات حادة وراضة خلافاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات بالنسبة للمتهمين والظنينين
- ٦- جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة (٣٦٠) عقوبات بالنسبة للظنينين
- ٧- جنحة الاضرار بمال الغير خلافاً للمادة (٤٤٥) عقوبات بالنسبة للظنينين

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية طبقاً لما ورد في إسناد النيابة العامة في أنه بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٧ وأثناء أن كان الظنينان سكر قام الظنين بضرب المتهم بواسطة أداة حادة (موس) كما قام الظنينان المذكوران بضرب المتهم بواسطة أداة راضة وأداة حادة (قنوة وموس) وقاموا برمي الحجارة على منزله وتقديم المتهمان بشكوى بهذا الخصوص لدى مركز أمن النصر ولم يلق القبض على الظنينين في حينه وفي اليوم التالي التقى الظنين والمتهم في مجمع رغدان وحصلت بينهما مشادة تطورت إلى مشاجرة وقام المتهم هاني بطعن الظنين بواسطة موس في منطقة صدره طعنه قوية نفذت إلى تجويف الصدر وأصابت الرئة اليسرى والكبد بقصد قتله وقام الظنين المتواجد أصلاً في المكان بأخذ صديقه الظنين فراس إلى منزله وهناك شاهد المتهمون فترك الظنين ولاذ بالفرار إلا أن المتهمين المذكورين لحقوا به بواسطة باص يقوده المتهم وقام بدهسه لتعطيله وتمكين المتهمين من طعنه وقتله حيث نزلوا فعلاً وبحوزتهما أدوات حادة وقاما بضربه وطعنه أكثر من عشر ضربات في منطقة العنق والظهر والفخذ والوجه وأسعف المصابون للمستشفيات وجرت الملاحقة.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى حسبما هو وارد بمحاضرها وبعد سماعها لبيانات الدعوى أصدرت قرارها رقم ٢٠٠٨/٧٥٨ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٣١ حيث اعتنقت الوقائع التالية :

في حوالي الساعة التاسعة من مساء يوم ٢٧/٧/٢٠٠٨ وخلال وجود المتهم برفقة والده المتهم بداخل الباص الذي يقوده الأخير في مجمع رغدان حضر الظنينان ومعهما شخص ثالث وقاموا بالتحدث مع المتهم وحصلت مشادة كلامية بينهم وخلال ذلك قام الظنين بضرب المتهم بواسطة موس على رأسه وهرب الظنينان مغادرين المكان.

وبعدھا وفي حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء نفس اليوم وخلال
 مسير الظنينين في منطقة جبل النصر وكانا متناولين للمشروبات
 الكحولية التقييا بالمتهم وحصلت بينهما مشادة كلامية بعد أن طلب الظنين
 من المتهم إعطائه حبوب مخدرة فقام الظنين بالإمساك
 بعضا (قنوة) وحاول ضرب المتهم بها على رأسه فتلقاها بيده كما قام الظنين
 بضرب المتهم بأداة حادة في ظهره وخلال ذلك اخرج المتهم
 أداة حادة وقام بطعن الظنين بها في صدره كما قام بضرب الظنين
 بذات الأداة على وجهه وظهره وهرب المتهم مغادراً المكان باتجاه
 بيته ولحق به الظنينان وقاما برمي الحجارة على بيته وبعدها تقدم
 المتهم إبراهيم بشكوى للمركز الأمني كما تقدم المتهم بشكوى لذات المركز
 ضد الظنينين وتم إسعاف الظنين إلى المستشفى التخصصي
 وإسعاف الظنين إلى مستشفى فيلادلفيا وتبين من خلال التقرير الطبي أن
 الظنين أصيب بجرح طعني نافذ في تجويف الصدر من الجهة اليسرى مع نزيف
 في الصدر وجرح في الرئة اليسرى وجرح في الفص الأيسر من الكبد وجرح في الطبقة
 المغذية للأمعاء وأجريت له عملية جراحية ووضع له أنبوب في الصدر واستقرت حالته
 بالشفاء وقدرت مدة تعطيله بشهر من تاريخ الإصابة وشكلت الإصابة خطورة على حياته
 كما احتصل الظنين على تقرير طبي يتضمن إصابته بجروح قطعية عديدة في
 الظهر والعنق والخذ وان مدة تعطيله قدرت بأسبوعين من تاريخ الإصابة ولم تشكل
 الإصابة خطورة على حياته كما واحتصل المتهم على تقرير قطعي خلاصته
 أن مدة تعطيله ٢٤ ساعة واحتصل المتهم على تقرير طبي خلاصته أن مدة
 تعطيله لا شيء واسقط الظنين والمتهم حقهما الشخصي فيما اشتكى
 الظنين على المتهم الذي بدوره اشتكى على الظنينين

9

في التطبيقات القانونية :

وبتطبيق القانون على وقائع هذه القضية وبالنسبة للأفعال الصادرة عن المتهم
 فتجد المحكمة أن فعله المتمثل بقيامه بطعن الظنين بواسطة أداة حادة على
 صدره مما أدى إلى إصابة الظنين بجرح طعني نافذ في تجويف الصدر وجرح في

الرئة اليسرى وجرح في الفص الأيسر من الكبد وجرح في الطبقة المغذية للأمعاء وأجريت له عملية جراحية ووضع له أنبوب في الصدر فإن هذا الفعل يدل دلالة أكيدة على تجاه نيته إلى إزهاق روح الظنين بدليل استخدامه سلاحاً قاتلاً بطبيعته وبدليل طعنه للظنين طعنة قوية في مكان خطر من جسمه (الصدر) وبدليل أن تلك الإصابة شكلت خطورة على حياة المصاب إذ لولا العناية الإلهية والتدخل الجراحي الذي اجري للمصاب لأدت هذه الإصابة إلى وفاته.

وتجد المحكمة أن المتهم قد أتم جميع الأفعال اللازمة للجريمة إلا أن النتيجة التي ابتغاها (إزهاق روح الظنين) لم تتحقق لأسباب لا دخل لإرادته فيها تمثلت في إسعاف الظنين وفي التدخل الجراحي الذي أجري له.

وبالتالي فإن فعله والحالة هذه يشكل سائر أركان جناية الشروع التام بالقتل وفقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات.

كما تجد المحكمة بأن فعل المتهم بإيذائه للظنين الذي احتصل على تقرير طبي خلاصته أن مدة تعطيله أسبوعان يشكل سائر أركان جناية الإيذاء المقصود وفقاً للمادة (٣٣٤) عقوبات لا جناية الشروع بالقتل بالاشتراك وفقاً لما ورد في إسناد النيابة العامة باعتبار أن إصاباته لم تشكل خطورة على حياته وان إصاباته كانت بجروح قطعية غير نافذة في أنحاء متفرقة من جسمه.

وتجد المحكمة بأن المتهم أقدم على جريمته بمواجهة الظنين وهو تحت تأثير سورة الغضب الشديد وبالتالي فإنه يستفيد من العذر القانوني المخفف المنصوص عليه في المادة (٩٨) من قانون العقوبات والتي نصت على أنه: (يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجني عليه).

ولاستفادة الفاعل من العذر المخفف المشار إليه في تلك المادة لا بد من توافر شروطه وهي:

- ١- أن يكون العمل غير المحق الذي أتاها المجني عليه قد وقع على نفس الجاني.
- ٢- أن يكون العمل على جانب من الخطورة ويثير غضباً شديداً للفاعل وان تقع الجريمة قبل زوال مفعول الغضب .
- ٣- أن يكون عمل المجني عليه مادياً لا قولياً.

وبالرجوع لوقائع القضية فقد ثبت أن المجني عليهما هما اللذان بادرا بالعدوان وقاما بضرب المتهم بواسطة أداة راضة وحادة وبالتالي فإن عملهما غير المحق قد وقع على نفس الجاني (المتهم) كما أن فعلهما المتمثل بقيام كل منهما بإيذاء المتهم يعد على جانب من الخطورة لأنه يهدد المتهم بسلامة بدنه كما أن عملهما يعد عملاً مادياً .

كما ثبت أن المتهم قد أقدم على جريمته وهو بحالة غضب شديد نتيجة الفعل غير المحق الصادر عن المجني عليهما وانه ارتكب جريمته قبل زوال مفعول الغضب وبالتالي فإنه يستفيد من العذر القانوني المخفف المشار إليه في المادة المذكورة الأمر الذي يتوجب معه تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات (بالنسبة لإصابة الظنين) إلى جنحة الشروع بالقتل المقترن بسورة الغضب وفقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٩٨) عقوبات ومن جنائية الشروع بالقتل بالاشتراك وفقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات (بالنسبة لإصابة الظنين) إلى جنحة الإيذاء المقترن بسورة الغضب وفقاً للمادتين (٣٣٤ و ٩٨) عقوبات.

أما بالنسبة لفعل الظنينين فإن فعلهما المتمثل بإيذائهما للظنين الذي احتصل على تقرير طبي قطعي خلاصته أن مدة تعطيله ٢٤ ساعة - ولم يسقط حقه الشخصي - يشكل سائر أركان جنحة الإيذاء المقصود بالاشتراك وفقاً للمادتين (٣٣٤ و ٧٦) عقوبات مما يتوجب إدانتها عن هذا الجرم.

أما فعل الظنين المتمثل بإيذائه للمتهم الذي احتصل على تقرير طبي خلاصته أن مدة تعطيله لا شيء واسقط حقه الشخصي فانه يترتب على ذلك إسقاط دعوى الحق العام وفقاً للمادة (٢/٣٣٤) عقوبات.

كما يشكل فعل الظنينين بتناولهما للكحول وارتكابهما للمشاجرة وهما بحالة سكر وقيامهما برمي الحجارة باتجاه منزل المتهم سائر أركان جنحتي السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة (٣٩٠) عقوبات وإلحاق الضرر بمال الغير خلافاً للمادة (٤٤٥) عقوبات كما يشكل فعل المتهم والظنينين بحيازتهم لأدوات حادة وراضة سائر أركان جنحة حمل وحيازة أداة حادة مما يتوجب معه إدانة كل منهم عن هذه الجنحة.

لـذا وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة :

- ١- عملاً بالمادة (٢٣٦) من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهمين من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك خلافاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات.
- ٢- وعملاً بالمادة (١٧٨) من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم من جنحة حمل وحيازة أداة حادة وراضة خلافاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات.
- ٣- عملاً بالمادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل وفقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات (بالنسبة لإصابة الظنين) إلى جنحة الشروع المقترن بسورة الغضب وفقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٩٨) عقوبات وتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل بالاشتراك وفقاً للمواد (٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات بالنسبة لإصابة الظنين إلى جنحة الإيذاء المقترن بسورة الغضب خلافاً للمادتين (٣٣٤ و ٩٨) عقوبات.

- ٤- عملاً بالمادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة الشروع بالقتل المقترن بسورة الغضب وفق ما عدلت والحكم عليه عملاً بالمادة (٢/٩٧) عقوبات بالحد الأعلى للعقوبة لعدم وجود مصالحة وحبسه لمدة سنتين والرسوم وإدانته بجنحة الإيذاء المقترن بسورة الغضب وفق ما عدلت والحكم عليه عملاً بالمادة (٣/٩٧) بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم.

٥- عملاً بالمادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للظنين من جنحة الإيذاء وفقاً للمادة (٣٣٤) عقوبات (فيما يتعلق بإيذاء المتهم) إلى جنحة الإيذاء بالاشتراك وفقاً للمادتين (٣٣٤ و ٧٦) عقوبات وإدانتها بالجنحة المذكورة وفق ما عدلت والحكم على كل منهما بالحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم.

٦- إدانة الظنينين بجنحة السكر المقرون بالشغب وفقاً للمادة (٣٩٠) عقوبات والحكم على كل منهما بالحبس أسبوع واحد والرسوم وإدانتها بجنحة إلحاق الضرر بمال الغير وفقاً للمادة (٤٤٥) عقوبات والحكم على كل منهما بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسوم.

٧- إدانة المتهم والظنينين بجنحة حمل وحياسة أداة حادة والحكم على كل منهما بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة والراضة حال ضبطها.

٨- عملاً بالمادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق كل من المتهم والظنينين لتصبح العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الحبس لمدة سنتين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف من ٢٠٠٧/٧/٣٠ ولغاية ٢٠٠٧/٩/١٨ ومن ٢٠٠٨/٣/٩ ولغاية صدور هذا القرار ولتصبح العقوبة المحكوم بها على كل من الظنينين هي الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة للظنين مدة التوقيف من ٢٠٠٨/٣/١٢ ولغاية ٢٠٠٨/٣/١٣ ومصادرة الأدوات الحادة حال ضبطها وتضمنهم بالتساوي نفقات المحاكمة.

لم يرتض المتهم بهذا القرار كما لم يرتض به الظنين فطعن فيه كل واحد منهما لدى محكمتنا بتميز خاص به وأن محكمتنا أصدرت بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢ الحكم رقم ٢٠٠٩/١٤٦٦ والذي جاء فيه :

وفي الرد على أسباب التمييز المقدم من المتهم وبالنسبة للسبب الأول والذي يطعن فيه المميز بخطأ المحكمة عندما ذكرت في البند الرابع من البيانات التي

اعتمدت عليها وهي شهادة المتهم
ومما جاء بشهادته بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ أوقعت الكشف الطبي على

وفي ذلك نجد أنه وبالرجوع إلى قرار الحكم إلى البيانات التي اعتمدت عليها محكمة الجنايات الكبرى أنه ورد في البند الرابع منها شهادة المتهم صفحة ١٣ من محضر المحاكمة ومما جاء بشهادته (وقام الظنين بضربي بواسطة موسى على رأسي ... واسقط حقي الشخصي عن الظنين ولا ارجب بمجازاتهم).

وهذه الشهادة مذكورة على الصفحة ١٣ من محضر المحاكمة وانه لا صحة لما ذكره المميز في هذا السبب وبالتالي فإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يتوجب رده .

وأما بالنسبة لباقي الأسباب والتي يطعن فيها المميز بوجود تناقضات كثيرة في القضية ووجود تناقضات في أقوال المشتكي وشاهد العيان والمتهمين وبخطأ المحكمة بعدم أخذها بأدلة الدفاع التي جاءت متساندة ويؤيد بعضها بعضاً.

وفي ذلك نجد أن ذلك يعد طعناً في صلاحية محكمة الجنايات الكبرى والتي لها وحسب المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية حرق وزن الأدلة وترجيح بينة على أخرى والأخذ بما تظمن له من البيانات وطرح ما سواه طالما أن لهذه البيانات أصل ثابت في الدعوى والنتيجة التي توصلت إليها قد استخلصتها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً.

وهنا فإن محكمة الجنايات الكبرى قد قامت بوزن الأدلة ومناقشة بينات النيابة العامة وبينات الدفاع واطمأنت إلى بينات النيابة العامة وأخذت بها وطرح ما سواها من بينات دفاعية واخص البيانات التي أخذت بها المحكمة شهادة الظنين علي الترك والتي جاء بها (أثناء مسيري والظنين ... لعند المتهم وإذا بالمتهم يعمل حركة بيده فوضعت يدي على جانبي من الجهة اليسرى وإذا بالدم ينزف

من جسمي ... بعد ذلك هرب المتهم وبالمنافشة أجاب المتهم
ضربني بأداة حادة موس وشاهدته يحمله بيده اليمنى) وكذلك شهادة الدكتور
الرمحي وشهادة الظنين وشهادة المتهم وشهادة الدكتور
وشهادة المتهم والتقارير الطبية.

هذه البيانات جاءت مترابطة ويؤيد بعضها بعضاً ولها أصل ثابت في الدعوى وقد أصابت محكمة الجنايات الكبرى بالأخذ بها وأصابته فيما توصلت إليه من وقائع جرمية على ضوء هذه البيانات وأصابته في التطبيقات القانونية حيث قامت بتطبيق القانون على الوقائع التي توصلت إليها وتبين لها أن ما قام به المميز المتهم من أفعال ضد الظنين وذلك بطعنه الظنين بموس أصابه بجرح طعني نافذ في تجويف الصدر أصابت الرئة اليسرى والكبد وأنه قام بأفعاله تحت سورة الغضب وإن أفعاله قد استجمعت كافة أركان وعناصر جنحة الشروع بالقتل المقترن بسورة الغضب خلافاً للمواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٩٨ عقوبات وحكمت عليه بالحبس لمدة سنتين والرسوم ونحن بدورنا نؤيد محكمة الجنايات الكبرى فيما ذهبت إليه وبالتالي فإن هذه الأسباب لا ترد على القرار المميز مما يتوجب ردها.

وأما بالنسبة لسببي التمييز المقدم من المميز والذين يطعن فيهما المميز بخطأ المحكمة بإجرائها محاكمة المميز بمثابة الوجيه في بداية الدوام الرسمي بدون انتظاره وإن ذلك حرمه من تقديم بيناته الدفاعية وطلب السماح له بتقديم بيناته الدفاعية.

وفي ذلك نجد بأن محكمة الجنايات الكبرى وبجلسة ٢٠٠٩/١/١٣ أجرت محاكمة الظنين بمثابة الوجيه دون أن تذكر الساعة التي أجريت فيها محاكمته بمثابة الوجيه وحيث أن التمييز مقدم منه للمرة الأولى وأنه لا تطلب منه المعذرة المشروعة حسب المادة ٢٦١ من الأصول الجزائية فإنه من حقه أن يسمح بتقديم بيناته الدفاعية وبالتالي فإن هذين السببين يردان على القرار المميز مما يتوجب نقضه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر ما يلي:

- ١- لعدم ورود أسباب التمييز المقدم من المتهم على القرار المميز فنقرر رد الطعن التمييزي المقدم من المميز بالنسبة له.
- ٢- لورود أسباب التمييز المقدم منه المميز على القرار المميز فنقرر قبول الطعن التمييزي المقدم منه ونقض القرار المميز بالنسبة له والسماح له بتقديم بيناته ودفعه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

لدى إعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى سجلت القضية لديها مجدداً تحت الرقم ٢٠٠٩/١٢٨٤ وبنتيجة المحاكمة بعد النقض أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٢ حيث اعتنقت الوقائع التالية :

في حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ٢٠٠٨/٧/٢٧ وأثناء مسير الظنين ويرفقته المدعو في منطقة جبل النصر وكانا متاولين المشروبات الكحولية التقياً بالمدعو وحصلت بينهما مشادة كلامية بعد أن طلب الظنين من المدعو إعطائه حبوب مخدرة فقام الظنين بالإمساك بعصا (قنوة) وحاول ضرب المدعو بها على رأسه فتلقاها بيده وخلال ذلك قام المدعو بضرب بأداة حادة في ظهره وهرب فلحقاه إلى بيته وقاما برمي حجارة على بيته واحتصل المدعو على تقرير طبي خلاصته مدة تعطيل ٢٤ ساعة واشتكى على الظنين والمدعو .

وبتطبيق القانون على وقائع هذه القضية تجد المحكمة أن قيام الظنين بضرب المدعو بعصا (قنوة) على يده اليسرى وقيامه بالتشاجر مع المدعو بالاشتراك مع المدعو يشكل سائر أركان وعناصر جنحة الإيذاء بالاشتراك وفقاً للمادتين (٣٣٤ و ٧٦) عقوبات لكون مدة تعطيل المصاب لم تزيد على العشرة أيام. كما يشكل فعله بتناوله للكحول وتسببه بالمشاجرة سائر أركان وعناصر جنحة السكر المقرون بالشغب ويشكل فعله بالحقاق الضرر المادي بمنزل المدعو سائر أركان جنحة إلحاق الضرر بمال الغير خلافاً للمادة (٤٤٥) عقوبات ويشكل فعله كذلك بحمله لأداة راضة سائر أركان جنحة حيازة هذه الأداة خلافاً للمادة (١٥٥) عقوبات.

لذا وتأسيساً على ما تقدم تقدم تقرير المحكمة :

- ١- عملاً بالمادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إدانة الظنين
بالاشتراك وفقاً للمادتين (٣٣٤ و ٧٦) عقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر
والرسوم.
- ٢- إدانته بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة (٣٩٠) عقوبات والحكم عليه
بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسوم.
- ٣- إدانته بجنحة إلحاق الضرر بمال الغير وفقاً للمادة (٤٤٥) عقوبات والحكم عليه
بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسوم.
- ٤- إدانته بجنحة حمل وحياسة أداة راضية خلافاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات والحكم
عليه بالحبس لمدة شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة
الأداة الراضية حال ضبطها.
- ٥- عملاً بالمادة (١/٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر
والرسوم ومصادرة الأداة الراضية حال ضبطها وتضمنه بالتساوي مع المحكومين
نفقات المحاكمة.

لم يرتض الظنين بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمتنا بهذا التمييز .

وفي الرد على أسباب التمييز وبالنسبة للسببين الأول والثالث والذين يطعن فيهما
المميز بخطأ المحكمة بإجراء محاكمة المميز بمثابة الوجهي في بداية الدوام مما حرمه
من تقديم المرافعة والكفيلة بإعلان براءته وفي ذلك نجد أنه وبالرجوع إلى محضر
المحاكمة يتبين بأن المحكمة قد انتظرت المميز لغاية الساعة الثانية من بعد الظهر وبعد
أن قامت بالمناداة عليه وتكرار المناداة ثم قررت محاكمته بمثابة الوجهي أي أن المحكمة
قررت إجراء محاكمته بمثابة الوجهي في ساعة متأخرة وليس كما يدعي في بداية الدوام
الرسمي مع العلم بأن البيانات هي التي تقدم وتؤخر في القضية وليس المرافعة وبالتالي
فإن هذين السببين لا يردان على القرار المميز مما يتوجب ردهما.

وأما بالنسبة للسبب الثاني والذي يطعن فيه المميز بخطأ المحكمة بسبب إدانتها له
رغم أن شهود الدفاع أكدوا بأنه لم يقم بإيذاء أو ضرب احد وفي ذلك نجد بأن هذا السبب
يعد طعنًا في صلاحية محكمة الجنايات الكبرى والتي لها كمحكمة موضوع وحسب المادة

١٤٧ من الأصول الجزائية حق وزن الأدلة وترجيح بيينة على أخرى وان تأخذ من البيينات ما تظمن له وطرح ما سواه طالما أن لهذه البيينات أصل ثابت في الدعوى والنتيجة التي توصلت إليها قد استخلصتها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وهنا فإن محكمة الجنايات الكبرى قد قامت بوزن كافة البيينات واطمأنت إلى بيينة النيابة العامة وأخذت بها وطرحت ما سواها من بيينات دفاعية وخص هذه البيينة التي أخذت بها شهادة المدعو والتقرير الطبي المنظم من الطبيب الشرعي وخلصته مدة تعطيل ٢٤ ساعة وان المحكمة قد اقتطفت مقتطفات من شهادة المدعو وان لهذه البيينات أصل ثابت في الدعوى وجاءت مترابطة ويؤيد بعضها بعضاً ويبني عليها حكم قضائي سليم.

وعلى ضوء هذه البيينات توصلت المحكمة إلى وقائع الدعوى ثم قامت بتطبيق القانون على هذه الوقائع خير تطبيق ثم قررت إدانة المميز بالجرائم المسندة إليه وأوقعت عليه العقوبة القانونية وحكمت عليه بالحبس مدة ثلاثة أشهر والرسوم عن جرم الإيذاء وحبسه أسبوعاً واحداً والرسوم عن جرم السكر وحبسه مدة أسبوع واحد والرسوم عن جرم الإضرار بمال الغير وحبسه مدة شهر واحد والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الراضة وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي حبسه مدة ثلاثة أشهر والرسوم ومصادرة الأداة الراضة.

وقد أصابت محكمة الجنايات الكبرى في ذلك ونحن بدورنا نؤيدها على كافة ما توصلت إليه وبالتالي فان هذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يتوجب رده. لهذا وحيث أن أسباب التمييز لا ترد على القرار المميز فنقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ محرم سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٦/١٢/٢٠١٠م

القاضي المترس

عضو

عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان

دقق / رش